وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
معهد العلمين للدراسات العليا
قسم العلوم السياسية

أزمات التنمية السياسية في العراق

بعد عام ٢٠٠٣

رسالة تقدم بها الطالب

(فرزدق علي عبد الأمير)

إلى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا

قسم العلوم السياسية / الدراسات السياسية

وهي جزء من متطلبات نيل درجة ماجستير في العلوم السياسية

بإشراف

أ.د خيري عبد الرزاق

١٤٣٧هـ **٢٠١٦م**

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

وَقِفُوهُمْ إِنَّهُم مَّسْؤولُونَ

صدق الله العلي العظيم

الصافات / ٢٤

الإهداء

- إلى شهداء العراق في سبايكر والصقلاوية
- إلى روح معلمي وصديقي ومن ارتويت من خيره الى هذا اليوم والدي الحاج علي التميمي (رحمه الله)
- إلى من تحت اقدامها الجنان أطال الله في عمرها
- إلى اخوتي واخواتي
- إلى من سهرت ايام وليالي فكانت لي عوناً في السراء والضراء المجاهدة الصابرة زوجتي الغالية أم (علي وعبدالله وزيد وزهراء)

أُهدي هذا الجهد المتواضع ...

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة على خير الخلق اجمعين وسيد المرسلين وخاتم النبيين محمد الامين وعلى ال بيته الطاهرين .

بعد ان مَنَّ الله عليَّ بإنجاز هذه الرسالة العلمية ، لا يسعني الا ان اتقدم بالشكر والامتنان والعرفان الى من بذر صدقةً جارية فنمت وكبرت الى سماحة السيد العلامة الدكتور محمد بحر العلوم لرعايته الابوية لهذا المعهد وتوفير مستلزمات نجاحه .

والشكر كل الشكر الى السيد عميد معهد العلمين للدراسات العليا الدكتور عباس عبود الطائي ، الذي احاطنا بعلمه ورعايته الابوية .

والشكر كل الشكر الى السيد الدكتور علي بحر العلوم الذي كان حريصا على إنجاز هذا العمل متابعةً وتوجيهاً ، والى جميع اساتذة وكادر المعهد . والشكر الجزيل الى رئيس قسم العلوم السياسية في المعهد الدكتورة بلقيس محمد جواد .

والشكر الى استاذي المشرف الذي قومني فأحسن ، فكان اباً واخاً وصديقاً الاستاذ الدكتور خيري عبد الرزاق جاسم . والشكر موصول الى عميد منبر الفكر السياسي الدكتور عامر حسن فياض .

والشكر الجزيل الى استاذي وصديقي رئيس قسم النظم السياسية في جامعة بغداد الدكتور اسعد طارش الربيعي، ومن تواصل معي في رفدي بالمصادر وأخص بالذكر منهم استاذي واخي الدكتور زيد العكيلي، واستاذي العزيز على قلوبنا الدكتور اياد العنبر، ورئيس قسم الاقتصاد في جامعة الكوفة الدكتور حسن لطيف الزبيدي، والاساتذة في قسم الاقتصاد واخص بالذكر منهم مقرر القسم الدكتور حيدر نعمة واستاذ الاقتصاد الدكتور مازن الشيخ راضي

ولن انسى استاذ الفكر السيد جعفر الحكيم ، والدكتور ياسين الجابري الذي ارتويت منه مبادئ علم الادارة العامة ، والى الدكتور علي الشكراوي والدكتور الشيخ وليد فرج الله ، واول من علمني حرفا استاذي عبد المطلب معلمي في الصف الاول الابتدائي مدرسة حماد شهاب في النجف الاشرف.

والشكر كل الشكر الى اصدقائي واخواني ومن وقف الى جانبي في كتابة هذه الرسالة ، وأخص منهم كل من محمد هادي، وعبد كريم، وليث عصام ، ومحمد جواد ،وامير نصار، وحيدر الكيشوان ، والسيد سعد الحمامي ،والسيد عباس محمد ،وسرمد الشكري، واحمد وسامر، والدكتور كرار الزبيدي، وكادر(مكتبة الامام علي في الحضرة العلوية الشريفة، ومكتبة الجواد ،و مكتبة الامام المهدي). واعتذر لمن لم يتسنى لي ذكرهم فلهم جزيل الشكر والاحترام.

والشكر والعرفان والجميل الى والدتي التي لم تنساني بدعائها واخواني كلا من(احسان ، وفؤاد ، وازهر) وأخواتي (ميعاد ومي واياس).

ثم الشكر الى زوجتي (الغالية ، العالية)التي لولاها ما تقدم هذا الانجاز والى ابنائي (علي ، عبدالله ، زيد) وإبنتي الغالية (زهراء).

والشكر الجزيل الى اللجنة التي سوف تناقش الرسالة ، والى المقوم اللغوي والمقوم العلمي فهم لا يطلبون في الاخير الا الرقي في إعداد هذه الرسالة .

المحتويات

العنوان	الصفحة
المقدمة	أ-ج
الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للتنمية والتنمية السياسية وأزماتها	١-٤٢
المبحث الأول: مفهوم التنمية والتنمية السياسية	١-١٢
المطلب الاول: مفهوم التنمية (لغة واصطلاحاً)	١-٥
المطلب الثاني: ماهية التنمية السياسية	٥-١٢
المبحث الثاني: مقومات التنمية السياسية	١٣-٢٥
المطلب الأول: المستوى السياسي	١٣-١٨
المطلب الثاني: المستوى الاقتصادي ـ الاجتماعي	١٩-٢٥
المبحث الثالث: أزمات التنمية السياسية	٢٦-٤٢
المطلب الأول: مفهوم الأزمة والأزمات السياسية	٢٦-٣٢
المطلب الثاني: أزمات التنمية السياسية : الهوية،الشرعية،التغلغل	٣٢-٣٨
المطلب الثالث: أزمات التنمية السياسية : أزمة المشاركة، الاندماج، التوزيع	٣٨-٤٢
الفصل الثاني: أزمات الهوية والشرعية والمشاركة بعد ٢٠٠٣	٤٣-١٣٢
المبحث الأول: أزمة الهوية في العراق بعد ٢٠٠٣	٤٣-٧٠
المطلب الأول: المطلب الأول: (بناء الدولة وأزمة الهوية)	٤٤-٥٥
المطلب الثاني: انبعاث الهويات الفرعية بعد ٢٠٠٣	٥٥-٦٠
المطلب الثالث: ضعف الأداء السياسي	٦٠-٦٩
المبحث الثاني: أزمة الشرعية في العراق بعد ٢٠٠٣	٧٠-٧٨
المطلب الأول: العراق والمرحلة الانتقالية	٧٠-٧٨
المطلب الثاني: شرعية النظام السياسي العراقي بعد العام ٢٠٠٥	٧٨-٨٦
المطلب الثالث: الأزمة البنائية وشرعية النظام السياسي العراقي	٨٦-٩٥
المبحث الثالث: أزمة المشاركة السياسية في العراق بعد ٢٠٠٣	٩٦-١٣٢
المطلب الأول: الحراك السياسي لعراق ما بعد العام ٢٠٠٣	٩٦-١١١
المطلب الثاني: الأحزاب المشاركة في العملية السياسية	١١١-١٢٢
المطلب الثالث: المشاركة السياسية والديمقراطية التوافقية	١٢٢-١٣٢
الفصل الثالث: أزمات الاندماج والتغلغل والتوزيع	١٣٣-٢٢٣
المبحث الأول: الاندماج ومشكلاته في العراق بعد العام ٢٠٠٣	١٣٣-١٥٨
المطلب الأول: التركيبة المجتمعية للعراق	١٣٣-١٤٢
المطلب الثاني: الاندماج الوطني في العراق	١٤٢-١٤٨
المطلب الثالث: التحول الديمقراطي والتكامل الوطني	١٤٨-١٥٨

المبحث الثاني: أزمة التغلغل في العراق بعد العام ٢٠٠٣	١٥٩-١٨٦
المطلب الأول: الرافضون للعملية السياسية	١٥٩-١٦٦
المطلب الثاني: جذور وتطور تنظيم داعش في العراق	١٦٦-١٧٤
المطلب الثالث: العراق ومخاضات التجزئة	١٧٤-١٨٦
المبحث الثالث: أزمة التوزيع في العراق بعد ٢٠٠٣	١٨٧-٢٢٣
المطلب الأول: الاقتصاد العراقي	١٨٧-١٩٦
المطلب الثاني: واقع التوزيع الاقتصادي	١٩٦-٢١٠
المطلب الثالث: الرؤى والآفاق السياسية بعد عام ٢٠٠٣	٢١٠-٢٢٣
الخاتمة و الاستنتاجات	٢٢٤-٢٣١
الخاتمة	٢٢٤-٢٢٦
الاستنتاجات والتوصيات	٢٢٦-٢٣١
المصادر	٢٣٢-٢٦٢

الخلاصة

تكمن أهمية دراسة أزمات التنمية السياسية في العراق ، في البحث عن سبيل تحقيق في بناها الأساسية ، وبمؤسسات سياسية ترسخ الحكم تتسم بالاستقرار والديمومة ، وتحافظ على وحدة المجتمع ، وتهيء الارضية المجتمعية القادرة على العمل و تنظيم الهياكل المؤسسية ، وبما يؤدي الى تحفيز المواطنين على المشاركة ، لتحقيق الاندماج المجتمعي واستيعاب المطالب الاجتماعية المتصاعدة من خلال تلك المشاركة ، فضلاً عن تنظيم العلاقة بين الأفراد والسلطات الحاكمة ، على وفق اسس ونظريات التحديث ، وأن تكون لتلك المؤسسات القدرة على مواجهة الضغوطات الداخلية والخارجية .

ولذلك تعد التنمية السياسية بعد عام ٢٠٠٣ الآلية الأهم في تسيير الدولة العراقية وبنائها بعد عقود من الجمود السياسي وتعثر التنمية فيه ، ومما زاد في أهميتها مسائل تتعلق بالجمود و الانفلات السياسي والاحتلال الذي بقى يغذي أزمات التنمية السياسية بشكلٍ أثر في الدولة والمجتمع في الوقت نفسه ، وبمجمله كان التأثير سلباً عليها .

إن التركيز على مقومات وآليات التنمية السياسية يعطي مجالاً واسعاً في التعبير عن التنظيم السياسي المؤسسي للممارسة السياسية ، وبذلك يكون النظام السياسي قادراً على التخفيف من حدة الأزمات وإنجاز الوظائف ، وبخلافه اي في حالة عجز النظام السياسي عند تذليل التحديات والأزمات المصاحبة لعملية التحديث التي تخلفها التنمية السياسية ، فأنه سيبقى غير مستقر ويعاني من مشكلات جمة .

عليه فإن دراسة أزمات السياسية تؤدي من ثم الى إدراك أسباب الإخفاق الحاصل في العملية السياسية ، وتدارك تلك الأسباب سيؤدي حتماً الى القدرة على معالجة الازمات وبناء دولة عصرية ترتكز على المؤسسات السياسية في أدائها ، وفق مبادئ الديمقراطية الحقيقية في ممارسة الحكم .

مقدمة

شهد العراق منذ عام ٢٠٠٣ إعادة تأسيس هيكلية الدولة التي تشكلت في العام ١٩٢١ على وفق مفاهيم وإنموذج أريد له القيام بتحولات جذرية في بنية المجتمع وإعادة هيكلة النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، ومن الطبيعي أن تقترن تلك العملية بمفهوم التنمية الشاملة ، إذ إن الدولة العراقية منذ بداية تشكيلها بصورة عامة والحياة السياسية التي شهدتها بصورة خاصة بقيت بحاجة إلى تنمية حقيقية تتجاوز حالة الركود والتسلط والجمود وتنامي مؤشرات ارتفاع حدة أزمات التنمية السياسية وانعكاس تداعياتها على الأبعاد المجتمعية كافة .

ويُعد النسق السياسي في المجتمع أقوى وأهم الانساق وظيفياً ، إذ يُعد القوة الفاعلة في إحداث التحديث والتغيرات الجوهرية داخل المجتمع ؛ لذلك تعد التنمية السياسية الأداة الفاعلة في تنمية ورقيّ المجتمع ، وغايات التنمية السياسية تؤثر في سير المجتمع والدولة باتجاه الحداثة.

ومنذ سقوط النظام الاستبدادي في ٩ نيسان ٢٠٠٣ م بدأت من الناحية الفعلية خطوات الشروع بعملية التنمية السياسية أو بالخطوات التي تقترب من مضامين التنمية السياسية من ناحية التأطير المؤسسي أو الممارسة بهدف إقامة نظام حكم مستقر تتوافر فيه الشرعية والقيادة الفاعلة النابعة من الاليات الدستورية المعاصرة ، والديمقراطية المتوافق عليها والبناء المؤسسي والدستوري لبلوغ حالة تجاوز الاخفاقات داخل المنظومة السياسية والاجتماعية وأسبابها على وفق مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان وصيانة الحريات .

كما وتعد عملية التحول الديمقراطي التي تقع ضمن جهود التنمية السياسية قد مرت بجملة من المراحل والتحولات والتحديات المتسارعة للحقبة الممتدة من العام ٢٠٠٣ وحتى نهاية العام ٢٠١٥ ، ذلك أن التغيير الذي جرى بعد العام ٢٠٠٣ ، قد اتاح الفرصة على فتح أفاق واسعة نحو عملية التحديث في المؤسسات والهياكل السياسية والدستورية في العراق ، على وفق معايير واتجاهات وممارسات ارساء القواعد الديمقراطية ، وتم السعي إلى بناء دولة المؤسسات التي توفر الضمانات الضرورية واللازمة للمشاركة الحقيقية لضمان الأمن والاستقرار ، وإندماج فئات المجتمع كافة في ظل قدر من الحرية والاستقلالية المؤسسية وسيادة القانون والعدالة الاجتماعية ، غير أن تلك التجربة ما لبثت أن واجهت جملة من التحديات المجتمعية إلى جانب تحديات ومعوقات داخلية وخارجية ، عرضت تجربة الانتقال من نظام حكم استبدادي الى

نظام حكم سائر باتجاه التحول الديمقراطي إلى الانتكاس والتراجع أحيانا برغم توافر بعض عناصر النجاح والدعم الداخلي والخارجي .

لقد اتخذت خطوات باتجاه عملية التنمية السياسية في العراق بتحديث البنى الأساسية للدولة ومؤسسات المجتمع لإيجاد الأرضية القادرة على العمل في تنظيم الهياكل المؤسسية لتحفيز المواطنين للمشاركة بالتغيير والتحول عبرّ الإصلاحات والتطوير وتنظيم العلاقة بين الأفراد والسلطات الحاكمة على وفق أسس ونظريات التحديث لمواجهة الضغوط التي تثيرها تلك العملية .

إن الشروع بالتنمية السياسية في العراق بعد العام ٢٠٠٣ تعد الملمح الأبرز لتجاوز سلبيات الحياة السياسية في العراق ، وتشكل الآلية الأهم لتسيير الدولة العراقية بعد حقب الجمود والانغلاق السياسيين ، والاحتلال الذي بقي يغذي أزمات المجتمع والدولة في العراق .

إن الوصول إلى غايات التنمية السياسية تعد عملية شاقة ومعقدة فهي عملية تطورية مستمرة وليست مرحلة يمكن بلوغها بسهولة للوصول إلى حالة من التطور . فتنمية الهياكل والبنى والمؤسسات ووظائفها وتفاعلاتها هي عملية مستمرة وكل مرحلة تبلغها من تلك المراحل لا تخلو من التحديات والمعوقات وحتى الانتكاس ؛ ولذلك فإن هدف الدراسة هو رصد وتحليل أهم عمليات التقدم في مسارات التنمية السياسية التي جرت في العراق بعد عام ٢٠٠٣ م ، وبيان أهم مقوماتها ومعوقاتها عن طريق دراسة أبعادها وخلفياتها وطبيعة تأثيراتها ومدى تأثرها بالعوامل المجتمعية ومؤشرات الاستجابة المجتمعية ، وسبل الوصول إلى تنمية سياسية قادرة على بناء الدولة المعاصرة الملتزمة بمعايير الإدارة والإنجاز والتفاعل .

أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من محاولات بيان ما تمثله عملية التنمية السياسية من تحديث واستقرار لأي نظام سياسي ، إذ إن الغاية الأساسية للتنمية هي الوصول إلى تحقيق دولة ديمقراطية يتمتع فيها المواطن بالحقوق والضمانات الأساسية عن طريق تعزيز قدرة النظام السياسي على توظيف البنى والمؤسسات للممارسة الديمقراطية .

إن موروث الدولة العراقية منذ تشكيلها من البنى والمرتكزات والمؤسسات والهياكل والقوى البشرية والمادية وما الت إليه الأوضاع من استبداد في الحكم وحروب متعددة وديون متراكمة ، وغياب الحقوق والحريات الأساسية ، والعجز الاقتصادي وعدم الاستقرار السياسي،

تجعل التنمية السياسية العامل الأساس والجوهري لإعادة بناء الدولة بوصفها القاعدة المؤسسية التي تؤطر العمل السياسي والتلاحم المجتمعي والمشاركة الفاعلة وبناء دولة ديمقراطية تنبذ احتكار السلطة .

إشكالية الدراسة

تكمن اشكالية الدراسة في أنه وعلى الرغم من أن التنمية السياسية تؤدي الى ترسيخ النظام السياسي لاسيما بالنسبة الى البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية من نظام حكم شمولي استبدادي تسلطي الى نظام حكم ديمقراطي ، إلا أن التحديات التي تواجه عملية الشروع بالتنمية السياسية بأوجهها كافة ، قد تؤدي الى ازمات تتطلب الكثير من الجهود من أجل تجاوزها . والعراق منذ العام ١٩٢١ وحتى الوقت الحاضر يواجه الكثير من التحديات التي تعرقل عملية التنمية السياسية ، فالأنظمة السياسية التي تعاقبت على حكم العراق على اختلاف مسمياتها وهيكلياتها ملكية كانت أم جمهورية أدت الى استمرار النهج التقليدي في الحكم دون الانتقال الى التحديث أو الحداثة .

هدف الدراسة

تهدف الدراسة إلى التعرف على مفهوم التنمية السياسية ، وتحليل مضمون الدور الذي تؤديه في إنجاز عملية التحول من النظام الاستبدادي إلى النظام الديمقراطي عبر التغيرات التي تحدث في المجالات المجتمعية وتدعيم قدرات النظام السياسي عن طريق توسيع المشاركة السياسية والتوزيع العادل للقيم السلطوية والموارد في المجتمع عبر توضيح صيرورات عمليات التنمية السياسية في مجال العمل المؤسسي ودعم الحريات وكيفية التعامل معها وإبراز أهم التحديات والمعوقات التي واجهت عملية التنمية السياسية ، وأهم الأفاق المستقبلية للتعامل مع قضايا التنمية السياسية في سبيل تحقيق غايات متكاملة من ناحية الوظيفة والأداء وبما يحقق مصالح المجتمع . ولاجل تحقيق هذا الهدف من الناحية الاكاديمية ولخدمة البلد استعنا بتقسيم لوسيان باي لأزمات التنمية السياسية شكلاً ، وتطبيق الازمات الست التي تطرق اليها وتوصيفها على حال العراق في محاولة لتحقيق الاهداف المتوخاة من وراء عملنا الاكاديمي .

فرضية الدراسة

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها إن هناك دوراً مباشراً ومؤثراً لعملية التنمية السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ م في خلق الظروف والشروط الملائمة لإقامة بناء متكامل للدولة الديمقراطية وبناء نظام سياسي يبتعد بخصائصه عن الأشكال والتأثيرات التي كانت سائدة قبل تشكيل الدولة العراقية عام ١٩٢١م ، فكلما اتسع مجال التعبير والتنظيم المؤسسي للممارسة السياسية وتأطير تلك العملية عبر التركيز على مقومات واليات التنمية السياسية أمكن للنظام السياسي من إنجاز وظائفه وازدياد قدرته على التمدد ، أما في حالة عجز النظام السياسي عن تذليل التحديات والأزمات المصاحبة لعملية التحديث التي تخلقها التنمية السياسية ، فإن ذلك يؤدي إلى إنتاج أسباب الاخفاق السياسي واستفحال الأزمات المجتمعية التي تنعكس على الدولة والمجتمع وتمثل تشويهاً حقيقياً للبنى والمؤسسات الديمقراطية التي تم إنشاؤها .

منهجية الدراسة

من أجل التحقق وإثبات فرضية الدراسة والوصول إلى النتائج فقد اعتمدت الدراسة على منهج التحليل النظمي ، فضلاً عن ذلك فقد ارتكزت الدراسة إلى الاعتماد على المنهج الوصفي، فعن طريقه تم وصف الواقع المجتمعي في العراق ، دراسة موضوعية عبر استخدام أدوات البحث العلمي للإفادة منه في دراسة أزمات التنمية السياسية بعدِّها انعكاساً للواقع السياسي ، وآثار ذلك على الواقع المجتمعي ، كذلك تم الاعتماد على المنهج التاريخي لتتبع جذور ازمات التنمية السياسية وأسبابها ، وما تمخض عنها من سلبيات طالت المجتمع العراقي وأثرت في اداء العملية السياسية في العراق منذ العام ٢٠٠٣ وحتى الانتهاء من كتابة رسالتنا الموسومة أزمات التنمية السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ .

هيكلية الدراسة

تضمنت دراستنا الموسومة " أزمات التنمية السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ " ، ثلاثة فصول فضلاً عن المقدمة والخاتمة .

جاء الفصل الاول الموسوم ب " الإطار النظري والمفاهيمي للتنمية والتنمية السياسية وأزماتها " وقسم على ثلاثة مباحث تضمن المبحث الاول " مفهوم التنمية والتنمية السياسية ".

بينما كان المبحث الثاني بعنوان " مقومات التنمية السياسية " أما المبحث الثالث فجاء تحت عنوان " أزمات التنمية السياسية " .

أما الفصل الثاني فقد تناول الثلاث أزمات الاولى حسب وصف لوسيان باي ومدى تأثيرها على الواقع السياسي والاجتماعي للعراق وبعنوان " أزمات الهوية ، و الشرعية ، والمشاركة بعد ٢٠٠٣" وقسم على ثلاثة مباحث هي : المبحث الأول وكان بعنون " أزمة الهوية في العراق بعد ٢٠٠٣ " ، أما المبحث الثاني فجاء بعنوان " أزمة الشرعية في العراق بعد ٢٠٠٣ " . وانصرفنا في المبحث الثالث لدراسة أزمة المشاركة فجاء بعنوان " أزمة المشاركة السياسية في العراق بعد ٢٠٠٣ " .

وفي الفصل الثالث : تناولنا الثلاث أزمات السياسية والاجتماعية وعلى التعاقب لمعرفة مدى تأثيرها على الواقع الاجتماعي والسياسي فجاء الفصل بعنوان " أزمات الاندماج ، والتغلغل ، و التوزيع " وقسم إلى ثلاثة مباحث وكالاتي : المبحث الأول " الاندماج ومشكلاته في العراق بعد العام ٢٠٠٣ " ، أما المبحث الثاني فكان بعنوان " أزمة التغلغل في العراق بعد العام ٢٠٠٣ " ، وكان بعنوان " أزمة التوزيع في العراق بعد ٢٠٠٣ " .

ثم جاءت الخاتمة متضمنة أهم ما توصلت إليه هذه الرسالة من نتائج وتوصيات .

الباحث